جمعية الصحة العالمية السادسة والخمسون

ج ص ع٥٦-٢٣
٢٨ أيار/ مايو ٢٠٠٣

البند ١٤-١٩ من جدول الأعمال

WHA56.23

التقييم المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لأعمال لجنة دستور الأغذية الدولي (هيئة الدستور الغذائي)

جمعية الصحة العالمية السادسة والخمسون،

إذ تذكِّر بالقرار ج ص ع٤٠-٢٠ بشأن لجنة دستور الأغذية الدولي والقرار ج ص ع٥٣-١٥ بشأن السلامة الغذائية؛

وبعد أن نظرت في التقرير الخاص بالتقييم المشترك الذي أجرته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لدستور الأغذية الدولي (هيئة الدستور الغذائي) والأعمال الأخرى التي تضطلع بها المنظمتان في مجال المواصفات الغذائية؛[١]

وإذ تعترف مع التقدير ببيان لجنة دستور الأغذية الدولي (هيئة الدستور الغذائي) عن نتائج التقييم المشترك الذي أجرته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المرفق بهذا القرار؛

وإذ ترحب بالتوصية التي تقضي بإعطاء أولوية أعلى لوضع المواصفات القائمة على العلوم من أجل السلامة الغذائية والقضايا المتصلة بالتغذية والصحة؛

وإذ تلاحظ مع الارتياح التعاون الممتاز بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في مجال السلامة الغذائية والتغذية؛

وإذ تدرك أن ارتفاع مستوى توزيع الأغذية في العالم يرتبط بازدياد الحاجة إلى إجراء تقييمات ووضع مبادئ توجيهية متفق عليها دولياً فيما يتعلق بالسلامة الغذائية والتغذية؛

وإذ تعترف بأن من الشروط الأساسية للتنمية الاقتصادية قيام نظام لإنتاج الأغذية المأمونة لفائدة السوق الداخلية وأسواق التصدير على حد سواء وذلك بالاستناد إلى أطر تنظيمية تحمي صحة المستهلكين؛

وإذ تعي ضرورة مشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة في وضع المواصفات المناسبة عالمياً؛

---

١ الوثيقة ج٥٦/٣٤.

وإذ تؤكد على المسؤولية الرئيسية التي تتحملها منظمة الصحة العالمية، مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، في إجراء التقييمات العلمية السليمة للأخطار المرتبطة بالأغذية والتغذية كأساس للتصدي للمخاطر المحتملة على المستويين الوطني والدولي؛

وإذ تؤكد على الحاجة الماسة إلى تعزيز مشاركة قطاع الصحة في أنشطة وضع المواصفات فيما يتعلق بالأغذية من أجل تعزيز وحماية صحة المستهلكين،

١- **تقر مساهمة** منظمة الصحة العالمية المباشرة المتزايدة في لجنة دستور الأغذية الدولي (هيئة الدستور الغذائي) وتعزيز القدرات داخل المنظمة من أجل تقييم المخاطر المحتملة؛

٢- **تحث** الدول الأعضاء على ما يلي:

(١) المشاركة بهمّة في عملية وضع المواصفات على الصعيد الدولي في إطار لجنة دستور الأغذية الدولي (هيئة الدستور الغذائي)، ولاسيما في مجال السلامة الغذائية والتغذية؛

(٢) استخدام مواصفات دستور الأغذية الدولي استخداماً كاملاً لحماية الصحة على طول السلسلة الغذائية، بما في ذلك المساعدة على إجراء اختيارات صحية فيما يتعلق بالتغذية والنظام الغذائي؛

(٣) حفز التعاون بين جميع القطاعات المشاركة، على المستوى الوطني، في وضع المواصفات المتعلقة بالسلامة الغذائية والتغذية، على أساس دستور الأغذية الدولي، بالتركيز، بشكل خاص، على قطاع الصحة وإشراك جميع الأطراف المعنية مشاركة كاملة؛

(٤) تيسير مشاركة خبراء وطنيين في الأنشطة الدولية لوضع المواصفات؛

٣- **تدعو** اللجان الإقليمية إلى استعراض السياسات والاستراتيجيات الإقليمية لتعزيز القدرات في مجالي وضع المواصفات المتعلقة بالسلامة الغذائية والمعلومات الخاصة بالتغذية، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛

٤- **تدعو** الجهات المانحة إلى زيادة مستوى التمويل المقدم إلى أنشطة المنظمة المتعلقة بوضع المواصفات الخاصة بالأغذية وإيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً؛

٥- **تطلب إلى** المدير العام ما يلي:

(١) دعم وضع وتنفيذ خطة عمل لمعالجة التوصيات الواردة في تقرير التقييم الخاص بدستور الأغذية الدولي والقيام، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ببحث سبل تحسين كفاءة عملية وضع مواصفات دستور الأغذية الدولي عن طريق تلبية الاحتياجات الفريدة من نوعها الخاصة بتصريف الشؤون، والتي تلزم دستور الأغذية الدولي، في إطار الهيكل العام لمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛

(٢) تعزيز دور المنظمة:

(أ) في إدارة لجنة دستور الأغذية الدولي (هيئة الدستور الغذائي) وإبراز الدور الذي تضطلع به اللجنة والأعمال ذات الصلة على جميع مستويات المنظمة؛

(ب) في استكمال أعمال لجنة دستور الأغذية الدولي (هيئة الدستور الغذائي) بسائر أنشطة منظمة الصحة العالمية ذات الصلة في مجالي السلامة الغذائية والتغذية، مع إيلاء اهتمام خاص للمسائل التي يتم التكليف بها في إطار قرارات جمعية الصحة العالمية وباللوائح الصحية الدولية؛

(ج) في تقييم المخاطر المحتملة، بما في ذلك القيام بهذا عن طريق نظام هيئات الخبراء والمشاورات المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وكذلك عن طريق إقامة جهاز تنسيقي في منظمة الصحة العالمية؛

(د) في دعم قدرات نظم السلامة الغذائية على حماية صحة الإنسان على طول السلسلة الغذائية؛

(هـ) في دعم تحليل الروابط القائمة بين البيانات الخاصة بالأمراض المنقولة بالغذاء وبين التلوث الناجم عن الأغذية؛

(و) في التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في تقديم دعم خاص إلى البلدان النامية من أجل توليد البيانات اللازمة لوضع المواصفات العالمية لدستور الأغذية الدولي؛

(٣) تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، ولاسيما البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، فيما يتعلق بتعزيز القدرات في المجالات المذكورة أعلاه؛

(٤) حفز إقامة شبكات تربط بين السلطات التنظيمية الوطنية والإقليمية المعنية بالسلامة الغذائية، ولاسيما على المستوى القطري؛

(٥) مواصلة تعزيز أواصر التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بما في ذلك اتباع نهج أكثر تنسيقاً بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة فيما يتعلق ببناء القدرات، وبخاصة في إطار برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية؛

(٦) إعادة تخصيص الموارد لأنشطة منظمة الصحة العالمية ذات الصلة بوضع مواصفات الأغذية بالاستناد إلى دستور الأغذية الدولي، مع الاهتمام الخاص بأقل البلدان نمواً.

الملحق

بيان هيئة الدستور الغذائي عن نتائج التقييم المشترك الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية للدستور الغذائي وللأعمال الأخرى التي تضطلع بها المنظمتان في مجال المواصفات الغذائية

١- بعدما درست هيئة الدستور الغذائي التقرير والتوصيات الصادرة عن *التقييم المشترك الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن الدستور الغذائي وغير ذلك من المواصفات الغذائية* التي تضطلع بها المنظمتان، أعربت عن تقديرها للمنظمتين الراعيتين على المبادرة إلى إجراء التقييم والحرص على أن يتم ذلك بصورة تشاورية تتسم بالكفاءة والفعالية. كما أعربت عن تقديرها لفريق التقييم وفريق الخبراء على التقرير الممتاز الذي أعدَّاه وعلى عمق التحليل والاقتراحات والتوصيات الشاملة فيه.

٢- ولاحظت الهيئة بارتياح النتيجة التي توصل إليها التقييم من أنَّ المواصفات الغذائية الصادرة عنها مهمة جداً بالنسبة إلى الأعضاء باعتبارها مكوناً حيوياً من مكونات نظم الرقابة على الأغذية الرامية إلى حماية صحة المستهلك وإلى ضمان اتباع ممارسات نزيهة في تجارة الأغذية كما أيدت وجهة النظر التي تعتبر أن المواصفات هي شرط أساسي لازم لحماية المستهلك لكن ينبغي النظر إليها في سياق النظام ككل في مختلف مراحل السلسلة الغذائية، لاسيما بالنسبة إلى سلامة الأغذية.

٣- واستذكرت الهيئة أن مواصفات الدستور الغذائي تستخدم كمرجع للدول الأعضاء في إطار واجباتها التي نص عليها الاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة والاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية لدى منظمة التجارة العالمية. وجرى الاعتراف في هذا الإطار بأن عددا كبيرا من الدول الأعضاء ذات الاقتصادات الأقل نموا أو التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول تمكنت من استخدام مواصفات الدستور الغذائي مباشرة كأساس للتشريعات المحلية ولوضع المواصفات بما يتماشى والاتفاقين. ولاحظت الهيئة أن هذا يصدق بصفة خاصة عندما تستند المواصفات إلى بيانات عالمية بما في ذلك ما يرد منها من البلدان النامية.

٤- وأيدت الهيئة الاتجاه العام لتقرير التقييم وتعهدت **بتطبيق** الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق أهداف التوصيات الصادرة عنه. وأيدت بشدة ضرورة استعراض تلك التوصيات في أسرع وقت ممكن. ولاحظت الهيئة أنه منذ انعقاد المؤتمر المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن المواصفات الغذائية والمواد الكيميائية في الأغذية وتجارة الأغذية عام ١٩٩١، طرأت تغييرات هامة على أولويات الهيئة وبرامجها مع ازدياد التركيز على قضايا سلامة الأغذية. وقد أدى هذا التركيز إلى إصدار المزيد من المواصفات ذات الصلة بالصحة ويجري حاليا توسيع نطاقه ليشمل السلسلة الغذائية بأكملها؛ وسيتواصل تطوير هذه العملية.

٥- وبعدما أخذت الهيئة علما بتوصيات التقييم بشأن مهام الهيئة، اعتبرت أن **مهامها** الحالية التي تقضي بحماية صحة المستهلك وكفالة اتباع ممارسات نزيهة في تجارة الأغذية لاتزال مناسبة غير أنها قد تحتاج إلى مناقشة في المستقبل. وأكدت الهيئة أن الأولوية الأولى بالنسبة لها ضمن نطاق مهامها هذه هي مواصلة وضع المواصفات التي تؤثر على صحة المستهلك وسلامته.

٦- ومن أجل المحافظة على الدعم الكبير من كافة الدول الأعضاء وأصحاب الشأن، **وافقت** الهيئة على وجوب أن يركز ردها ورد المنظمتين الراعيتين على التقييم على النقاط التالية:

زيادة كفاءة عملية وضع مواصفات الدستور الغذائي وفعاليتها، مع المحافظة على الشفافية ونطاق التغطية والاتساق في الإجراءات في سياق عملية وضعها؛

زيادة مشاركة الدول الأعضاء النامية والدول الأعضاء التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول في أعمال هيئة الدستور الغذائي في مختلف مراحل وضع المواصفات؛

زيادة فائدة مواصفات الدستور الغذائي بالنسبة إلى الدول الأعضاء من حيث جدواها بالنسبة إلى احتياجاتها وإلى التوقيت؛

تعزيز القاعدة العلمية لتحليل المخاطر، بما في ذلك تقدير المخاطر المتعلقة بسلامة الأغذية من أجل تحسين كفاءة وفعالية تقديم مشورة الخبراء العلمية للهيئة وللدول الأعضاء ولتحسين الإبلاغ عن المخاطر؛

زيادة كفاءة بناء القدرات من أجل تطوير النظم القطرية للرقابة على الأغذية.

٧- ووافقت الهيئة على ضرورة أن تتمتع بقدر أكبر من الاستقلالية ضمن الهيكل الشامل لكل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، يمكنها من اقتراح وتنفيذ **برنامج عملها وميزانيتها** بعد موافقة المنظمتين الراعيتين عليه.

٨- وأيدت الهيئة الآراء التي وردت في تقرير التقييم من أن أمانة الدستور الغذائي تعمل بجهد وبشكل فعال وموجه نحو الأعضاء، لكنها مثقلة بالأعمال ولا تملك الموارد الكافية لدعم أنشطة الدستور الغذائي الحالية. وأيدت بشدة التوصية بتوسيع الأمانة وبوجوب أن تتماشى فئات الموظفين فيها وهيكلها مع الاحتياجات المتنامية للهيئة.

٩- وفيما يتعلق **بمشورة الخبراء** أيدت الهيئة تماماً الرأي القائل إن هذا العنصر هام جداً بالنسبة إلى كافة الدول الأعضاء والهيئة نفسها. ورأت وجوب امتلاك المنظمتين الراعيتين القدرات الكافية لإسداء المشورة العلمية في الوقت المناسب. كما وافقت على وجوب بلورة هذا العمل بشكل أوضح في إطار المنظمتين وتعزيز الصلات بينه وبين أولويات الدستور الغذائي وتنسيقه داخلياً بقدر أكبر، فضلاً عن زيادة موارده بدرجة كبيرة. كما تدعو الحاجة إلى زيادة تعزيز استقلاله عن أي مؤثرات خارجية وشفافيته في إطار المنظمتين. واعتبرت الهيئة أنه لا بد من التمييز بوضوح أكبر بين وظيفة تقدير المخاطر التي يؤديها الخبراء ووظيفة إدارة المخاطر التي تؤديها لجان الدستور الغذائي، مع الإشارة إلى الروابط التي يجب أن تقوم بين هاتين الوظيفتين. وشددت الهيئة على أن تقديم مشورة الخبراء العلمية هي مسؤولية مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ويجب أن يظل كذلك. وأوصت بشدة بأن تزيد منظمة الصحة العالمية مساهمتها بشكل ملحوظ في تقدير المخاطر على الصحة الذي تجريه لجان الخبراء المشتركة بين المنظمتين ومشاورات الخبراء المشتركة بين المنظمتين. كما أوصت منظمة الأغذية والزراعة بزيادة مدخلاتها في المجالات التي تعكس مسؤولياتها وخبرتها. ورحبت الهيئة بما جاء على لسان الدكتورة Bruntland في ملاحظاتها الافتتاحية أمام الدورة الحالية من أن منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ستقومان بإعداد المشاورة التي طالبت هيئة الدستور الغذائي بها في دورتها الرابعة والعشرين[٢] بشأن تعزيز الدعم العلمي لاتخاذ القرارات في الدستور الغذائي والدعوة إليها على اعتبارها أولوية ملحَّة.

٢ الفقرة ٦١ من الوثيقة ALINORM01/41 .

١٠- وفي مجال **بناء القدرات**، رحبت الهيئة بالمبادرات القيمة التي وردت في التقرير، بما في ذلك مرفق وضع المواصفات وتنمية التجارة الذي تديره منظمة التجارة العالمية بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان وبالأخص الصندوق الائتماني الجديد المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتفعيل المشاركة في الدستور الغذائي. ودعت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية إلى بذل ما أمكن من جهود لتأمين الأموال من خارج الميزانية وتعزيز تنسيق المساعدة الثنائية في مجال بناء القدرات. كما دعت إلى اعتماد منهج منسق بصورة أكبر لبناء القدرات بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وطلبت إلى المنظمتين الراعيتين إجراء تحليل فوري للوسائل المتوافرة لديهما لبناء القدرات وإبلاغ هيئة الدستور الغذائي بطرق تحسين تنسيق العمل وتوزيعه استناداً إلى نقاط القوة والتفاعلات المتبادلة بينهما.

١١- ودعت الهيئة **منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية** إلى توفير موارد إضافية من البرنامج العادي، إلى جانب الموارد من خارج الميزانية إذا دعت الحاجة، من أجل تعزيز عمل الدستور الغذائي والأعمال ذات الصلة في المنظمتين.

١٢- ودعت الهيئة **الحكومات الأعضاء** إلى دعم متابعة عملية التقييم، بما في ذلك البيانات الصادرة عنها والمواقف المتخذة في جمعية الصحة العالمية ومجلس منظمة الأغذية والزراعة ومؤتمرها العام.

١٣- وأكدت الهيئة من جديد **التزامها** بالإسراع في دراسة كافة التوصيات الموجهة إليها في تقرير التقييم وفي هذا الإطار:

- دعت **الدول الأعضاء** والمنظمات الدولية المهتمة إلى تقديم ملاحظاتها الخطية إلى الأمانة؛
- طلبت إلى الأمانة تحليل الملاحظات المتعلقة **ببنى لجنة الدستور الغذائي ومهامها** وإعطاء عدة خيارات تعرض على الهيئة لدراستها في دورتها العادية المقبلة؛
- طلبت إلى الأمانة تحليل الملاحظات على وظائف **اللجنة التنفيذية** وإعطاء عدة خيارات تعرض على الهيئة لدراستها في دورتها العادية المقبلة؛
- طلبت إلى الأمانة تحليل الملاحظات على **إدارة المواصفات** وإجراءات **وضع المواصفات**، بما في ذلك تحديد الأولويات التي أوصت بها الدول الأعضاء النامية والتوصية باعتماد استراتيجيات من شأنها الإسراع في تنفيذ إجراءات أكثر فعالية وكفاءة، بما يعطي الهيئة عدة خيارات لدراستها في دورتها العادية المقبلة؛
- طلبت إلى الأمانة وضع استراتيجية لتقوم الهيئة بدراستها في دورتها العادية المقبلة بشأن تنفيذ التوصيات المتعلقة بمراجعة **اللائحة الداخلية** والإجراءات الداخلية الأخرى؛
- طلبت إلى الأمانة تحليل الملاحظات الصادرة عن تقرير التقييم التي لم يتم التطرق إليها آنفاً وإعطاء عدة خيارات وإصدار توصيات بشأن طريقة العمل.

الجلسة العامة العاشرة، ٢٨ أيار/ مايو ٢٠٠٣
ج٥٦/ المحاضر الحرفية/١٠

= = =